BAGHDAD CHAMBERS OF
COMMERCE STUDIES AND
INFORMATION DEPARTMENT

غرفة تجارة بغداد
قسم الدراسات والمعلومات

التحول نحو اقتصاد مرن في العراق

المقدمة

يواجه العراق تحديات اقتصادية متفاقمة نتيجة الاعتماد الكبير على قطاع النفط كمصدر رئيسي للإيرادات، فضلًا عن الأزمات السياسية والأمنية التي أثرت على الاستقرار العام.

في ظل هذه الظروف، يُعد التحول نحو اقتصاد مرن ضرورة استراتيجية لتعزيز استدامة الاقتصاد الوطني، وتحقيق النمو الشامل، والاستعداد للصدمات المستقبلية.

تقدم غرفة التجارة هذه الدراسة كإطار عملي لتوجيه جهود الحكومة نحو بناء اقتصاد عراقي مرن، معتمدين على تحليل دقيق للوضع الراهن واستراتيجيات مبنية على أفضل الممارسات العالمية.

الإطار النظري والتحليلي

مفهوم الاقتصاد المرن

الاقتصاد المرن هو نظام اقتصادي يتمتع بالقدرة على مواجهة الأزمات (المالية، الجيوسياسية، المناخية، الصحية) مع الاحتفاظ بنشاطه الأساسي، وتحقيق التكيف السريع لتعزيز النمو المستدام.

خصائص الاقتصاد المرن

١.تنويع القطاعات الاقتصادية

تقليل الاعتماد على مورد واحد (مثل النفط).

٢.الاستثمار في رأس المال البشري

بناء القدرات البشرية القادرة على الابتكار.

٣.الاستخدام الفعّال للتكنولوجيا

تعزيز التحول الرقمي في كافة القطاعات.

٤.كفاءة السياسات الاقتصادية

ضمان استدامة الإنفاق الحكومي وفعالية الإيرادات.

أهمية التحول بالنسبة للعراق

- **تقليل المخاطر الاقتصادية: مواجهة تقلبات أسعار النفط.**
- **تحقيق التنمية المستدامة: تحسين مستوى معيشة المواطن.**
- **دعم النمو الاقتصادي: زيادة الإنتاجية الوطنية في مختلف القطاعات.**

تحليل الوضع الاقتصادي الراهن في العراق

الاعتماد على النفط

- **يُساهم قطاع النفط بـ٩٠٪ من الإيرادات الحكومية و٦٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي.**
- **يشكل هذا الاعتماد خطرًا كبيرًا بسبب تقلبات أسعار النفط عالميًا.**

القطاعات الأخرى

- **الزراعة**: تمتلك إمكانيات غير مستغلة رغم توفر الأراضي الخصبة.
- **الصناعة**: تعاني من تراجع الإنتاج بسبب ضعف البنية التحتية.
- **الخدمات والسياحة**: الإمكانيات موجودة ولكن غياب الاستراتيجية يعيق التطوير.

التحديات الاقتصادية

- **البطالة**: خاصة بين الشباب، حيث تصل إلى أكثر من ٢٠%.
- **الفساد**: يصنف العراق ضمن الدول الأكثر فسادًا عالميًا وفق مؤشرات الشفافية.
- **غياب التنويع**: الاقتصاد العراقي غير مهيأ لمواجهة الأزمات الهيكلية.

المؤشرات الاقتصادية الحالية

- **الناتج المحلي الإجمالي**: يعتمد على النفط بنسبة تزيد عن ٦٠%.
- **عجز الموازنة**: تجاوز ١٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي في السنوات الأخيرة.
- **التضخم**: مستقر نسبيًا لكنه عرضة للصدمات الاقتصادية.

استراتيجيات التحول نحو اقتصاد مرن

تعزيز التنويع الاقتصادي

- **قطاع الزراعة**:
- توفير التمويل للمزارعين.
- تحسين شبكات الري وإدخال التكنولوجيا الزراعية الحديثة.
- **قطاع الصناعة**:
- تطوير الصناعات التحويلية.
- إنشاء مناطق صناعية جديدة.

- قطاع السياحة:
- تحسين البنية التحتية السياحية.
- إطلاق حملات تسويق دولية للسياحة الثقافية والدينية.

تحسين بيئة الأعمال والاستثمار

- تبسيط الإجراءات البيروقراطية لبدء الأعمال.
- تقديم حوافز ضريبية للمستثمرين المحليين والأجانب.
- مكافحة الفساد من خلال تعزيز الشفافية والمساءلة.

الاستثمار في رأس المال البشري

- تطوير التعليم الفني والمهني.
- دعم الابتكار وريادة الأعمال، خاصة بين الشباب.
- تعزيز برامج التدريب لإعداد القوى العاملة لمتطلبات السوق الحديثة.

التحول الرقمي

- إنشاء بنية تحتية رقمية متطورة.
- تعزيز التجارة الإلكترونية والخدمات المصرفية الرقمية.
- دعم الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا.

سياسات مالية مستدامة

- تقليل الاعتماد على الديون الخارجية.
- تعزيز الإيرادات غير النفطية عبر تحسين كفاءة الضرائب.
- إعادة هيكلة الإنفاق الحكومي لضمان الكفاءة.

التحديات المحتملة وكيفية مواجهتها

التحديات

- ضعف الاستقرار السياسي: يعيق تنفيذ السياسات الاقتصادية.
- المقاومة المجتمعية: قد تواجه الخطط الاقتصادية اعتراضات من أصحاب المصالح المرتبطة بالنظام القائم.
- غياب البنية المؤسسية: ضعف الكفاءات الإدارية والخبرات الفنية اللازمة للتحول.

الحلول

- تعزيز التعاون بين الحكومة والقطاع الخاص.
- توفير برامج توعية مجتمعية حول أهمية التحول الاقتصادي.
- الاعتماد على خبرات دولية في إدارة التحول الاقتصادي.

التوصيات النهائية

- وضع رؤية وطنية شاملة للتحول الاقتصادي:
- تتضمن أهدافًا واضحة ومراحل زمنية محددة لتحقيق التنويع والاستدامة.
- إنشاء مجلس استشاري مستقل:
- يُشرف على تنفيذ سياسات التحول ويراقب تقدمها.
- إطلاق مبادرات فورية:
- مثل تطوير الزراعة والصناعات الصغيرة لدعم الاقتصاد غير النفطي.
- تعزيز الشفافية والمساءلة:
- من خلال آليات رقابة فعّالة لمكافحة الفساد.
- التعاون الدولي:

عقد شراكات مع منظمات دولية ودول رائدة للاستفادة من تجاربها.

الخاتمة

إن التحول نحو اقتصاد مرن ليس خيارًا بل ضرورة استراتيجية لمواجهة تحديات الحاضر وتأمين مستقبل اقتصادي مستدام للعراق.

تتطلب هذه الخطوة التزامًا سياسيًا وشعبيًا، واتباع منهجية واضحة لتحقيق الأهداف المرجوة.

توصي غرفة التجارة بتنفيذ هذه الاستراتيجيات تدريجيًا مع متابعة مستمرة لضمان التقدم وتحقيق النتائج المرجوة.

مع الاحترام والتقدير

قسم الدراسات والمعلومات